الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٣٢

الجمعة ، ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١

الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

المحتويات

الصفحة

البند ٩ من جدول الأعمال :

المناقشة العامة (تابع) :

خطاب السيد جوزي (سانت لوسيا) ٨٧١

خطاب السيد مانفو يندبه (زمبابوي) ٨٧٧

خطاب السيد ليموس سايموندز (كولومبيا) ٨٨١

الرئيس : السيد عصمت ط . **كتّاني** (العراق)

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد جوزي** (سانت لوسيا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : سيدي الرئيس ، أود أولاً أن أتقدم إليكم بالتهنئة بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . وإنني لواثق من أن حسن الطالع الذي أتى بكم إلى الجمعية العامة ، سوف يلازم أعمالها خلال الدورة الحالية .

٢ - وأود أيضاً نيابة عن حكومة وشعب سانت لوسيا بأن أرحب ترحيباً صادقاً بالدولة الجديدة المستقلة وأحدث أعضاء الأمم المتحدة ، بليز . وأنه لمن دواعي الشرف أن أعبّر عن تهنئة حكومة وشعب سانت لوسيا ، لحكومة وشعب بليز الذي ، كما يعلم أعضاء هذه الجمعية ، كافح خلال الستة عشر عاماً الماضية للحصول على استقلاله ولكي يشغل مكانه الحق بين أسرة الأمم . ونود أن يكون معلوماً ، أن حكومة وشعب سانت لوسيا يتضامنان مع الحكومات الزميلة الأخرى في مجموعة دول الكاريبي التي تعتبر بليز عضواً فيها ، في عزمها على التقدم السلمي والديمقراطي في هذه الدولة الشقيقة التي تربطنا بالأغلبية العظمى من مواطنيها أواصر القرابة .

٣ - كما نود أن نتقدم بالتهنئة الصادقة للدولة الجديدة المستقلة فانواتو التي شغلت مكانها الطبيعي بين أسرة الأمم .

٤ - إن الحالة السياسية في العالم غير مرضية تماماً في الوقت الذي نحتفل فيه بالعيد الخامس والثلاثين للأمم المتحدة . وإن المنظمة التي بدأت كأملنا جميعاً ، مستمرة في أداء دورها الفريد في تحقيق تقدم البشرية لهذا الجيل والأجيال القادمة . دعونا إذن نواجه بصراحة أوجه القوة والضعف فيها . وإذ نفعل ذلك علينا أن نفحص باستمرار القوى العاملة فيها محللين طرقها وأهدافها . وعلينا كذلك أن نحاول أن نحدد العوامل الدافعة لها حتى يمكننا أن نتفهم تفهماً أوضح الدور الذي تضطلع به هذه المنظمة .

٥ - والأمم المتحدة رغم استمرارها في تعزيز سلم العالم ، لم تنجح تماماً في تنفيذ مبدأ الأمن الجماعي . فبالنسبة إلى الدول الصغيرة والضعيفة ، فإن هذا المبدأ يمثل الضمانة الوحيدة لسلامة أراضيها . إننا نتحدث كثيراً عن المعاهدات والاتفاقيات التي تتضمن ضمانات الأمن لمعظم الدول الصغيرة والضعيفة بينما تخضع في نهاية الأمر لمصالح الدول الأكبر والأقوى الاستراتيجية . وباختصار ، يبدو أن خلاصنا لا يكمن في مبدأ المساواة في السيادة بل في مدى ارتباطنا بالمصالح الاستراتيجية لهؤلاء الذين يرغبون في السيطرة على العالم وعلى مصير البشرية جمعاء .

٦ - ونتيجة لذلك استعيض عن العداوات القديمة بتوترات متصاعدة تغذيها باستمرار أهداف متغيرة مما يؤدي إلى مواجهات فعلية ، وبالتالي تصاعد في سباق التسلح . ويبدو من دواعي

Digitized by UNOG Library

السخرية المحزنة حقاً أن العزلة من أي نوع كانت تتزايد مع زيادة التكافل بين الأمم . إن المؤرخ العظيم أرنولد توينبي لاحظ مرة أن عبادة القومية أصبحت الديانة الكبرى في العالم ، وإن إلهها يتطلب تضحيات بشرية ؛ ولكن هذا الموقف العتيق الذي نشير إليه بلطف على أنه قومية عندما لا يكون منشغلاً باذكاء الحروب في بعض المناطق المسالمة بالعالم ، فإنه يعمل بنشاط على خلق العقبات أمام التعاون بين الدول . ونحن في منطقة الكاريبي يمكننا أن نتحدث بقوة عن هذا الموضوع . إن مبدأ العزلة في الماضي قد أدى إلى إحباط التعاون الاقتصادي والسياسي بين جزرنا الفقيرة ، حتى بالرغم من أننا شعب واحد ذو تاريخ مشترك .

٧ - وهذا يفسر تفضيلنا للتكتلات الإقليمية التي تؤدي إلى قدر أكبر من القوة إلى مزيد من التماسك للأمم المتحدة في مهمتها لتحقيق السلام والتقدم للمجتمع العالمي أجمع . كما أنها تؤدي إلى تفاهم أفضل وتعاون أوثق وصداقة بين الشعوب . لقد أصبحت سانت لوسيا عضواً في مجموعة عدم الإنحياز وبالإضافة إلى ذلك ، لقد كنا في طليعة الحركة التي أدت إلى تحويل المجموعة التي تعرف بدول جزر الهند الغربية إلى منظمة دولية تعرف باسم منظمة دول شرق الكاريبي ، ولقد أدركنا أن هذه الهوية في المجتمع الدولي كشرط مسبق لتطوير اقتصادنا السياسي يمكن أن تتحقق على نحو أفضل عن طريق تكتلنا الاقليمي . إن حكومة وشعب سانت لوسيا يعبّران عن إيمانهما القوي بهذه المنظمة الجديدة . وبالنسبة لنا فهي ملاذ تلجأ إليه كافة دول الكاريبي ، وهي بداية حقبة جديدة في الوحدة الكاريبية .

٨ - ولكن في هذا الإطار فإننا جزءاً من مجموعة دول الكاريبي ، ذلك الاقليم الفرعي من أمريكا اللاتينية الناطق بالانكليزية . وإلى هذه المجموعة تتجه مشاعرنا ومشاركتنا . ولهذا فإننا ننظر بتحفظ إلى المفهوم الجديد المفروض على الحوض الكاريبي .

٩ - ونود أن نؤكد بحزم منذ البداية أننا لا نعتبر أنفسنا على هامش ما يسمى بحوض الكاريبي ، كي نحقق مزايا هامشية فقط من أولئك الذين لهم مصلحة في تأمين سلامة هذا الحوض . وإذا كان لمفهوم الحوض من قيمة ، وإذا كان له أن يؤمن مصالح محسنيه . ففي رأينا أن هذا يمكن أن يتحقق فقط بتأمين المصلحة الذاتية المستنيرة لجميع من يعيشون في هذا الحوض . وفضلاً عن ذلك فإن ضمانة التقدم المادي والرخاء لجميع شعوب دولنا الجزرية الصغيرة الواقعة في هذا الحوض أمر ينبغي أن يلقى اهتماماً خاصاً حيث أنه من منظورية التاريخ العريضة ، فإن تلك الجزر الصغيرة كانت دائماً الضمانة الأولى لأمن أولئك المحسنين .

١٠ - إن حكومة وشعب سانت لوسيا يؤيدان تأييداً كاملاً إزالة الخط الكيفي الذي قسم شبه جزيرة كوريا لأكثر من ثلاثة عقود ونصف . وبينما شاركت الأمم المتحدة ، ضمن أمور أخرى ، بصورة تقليدية في القضية الكورية ، وافقت الجمعية العامة منذ ١٩٧٦ على أن موضوع إعادة توحيد كوريا المتمشي مع مبدأ حق تقرير المصير ينبغي أن يترك للشعب الكوري نفسه . إن شبه جزيرة كوريا ينبغي ألا تكون نقطة توتر بين الشرق والغرب . وليست إعادة التوحيد في عالم اليوم غاية نبيلة ولكنها تطلعاً عملياً أيضاً .

١١ - وتؤيد سانت لوسيا سيادة وسلامة أراضي وعدم انحياز جمهورية قبرص . رغم أننا لا نستخف أبداً العقبات التي يجب التغلب عليها إلا أننا نعتقد أن المحادثات الجارية حالياً بين الطائفتين تحت إشراف الأمين العام وبموافقة مجلس الأمن يمكن أن تكون الوسيلة التي تؤدي إلى التوصل إلى حل عادل ودائم إذا ما جرت بطريقة جدية . وبدعوتها إلى اتخاذ مواقف أكثر جدّية خلال المحادثات بين الطائفتين فإن حكومة وشعب سانت لوسيا يجددان تضامنهما مع حكومة وشعب قبرص ويحثان بقوة على التوصل إلى حل دائم دون مزيد من التأخير وذلك عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية وعلى أساس الاتفاقيات ذات الصلة وقرارات الأمم المتحدة وإعلانات ومقررات مجموعة دول عدم الإنحياز .

١٢ - ولا يمكن أن تعزى كافة الشرور في العالم إلى الغيرات الوطنية وإذا ما عفا الزمن على القومية فالعنصرية كانت حمقاء دوماً . وإذا ما كانت العنصرية حمقاء ، فإن الفصل العنصري الذي يطبقه نظام جنوب افريقيا يعتبر إهانة لكرامة الانسان وذكائه . لقد شعر شعب سانت لوسيا دائماً باشمئزاز كامل إزاء نظام الفصل العنصري . ومنذ الحصول على الاستقلال عارضت حكومتي باستمرار كل من يؤيده . إن الاحتلال غير الشرعي المستمر لناميبيا على يد نظام الفصل العنصري يزيد من تعقيد

Digitized by UNOG Library

المشكلة . وقد أصبح من الواضح تماماً أن جنوب افريقيا لا تنوي تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، إلا إذا أمكنها أن تختار عملاءها للاحتفاظ بالسلطة . ولا يوجد أي عذر منطقي للتواني عن فرض العقوبات الاقتصادية الشاملة والفعالة ضد جنوب افريقيا . ولا بد من تنفيذها الآن .

١٣ - لقد رحبت سانت لوسيا بإعلان و برنامج عمل بنما الخاصين بناميبيا [A/36/24 ، المجلد الأول ، الفقرة ٢٢٢] . وهي تؤيد دون تحفظ فرض حظر اقتصادي وسياسي واجتماعي كامل ضد جنوب افريقيا .وقد لاحظنا ، وهذا لا يبشر بالتفاؤل بالنسبة للأمم المتحدة ، أنه كي يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن القرار د إ ـ ٢/٨ المعتمد في الدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة للجمعية العامة المعنية بناميبيا ، خفف من فحوى الفقرات الهامة لدرجة التساؤل عما إذا كان هذا هو الهدف الفعلي الذي حضر عدد من وزراء الخارجية المحترمين إلى نيويورك من أجل تحقيقه . ولكن لا يخفى على العالم أن العالم النامي سوف يستمر في التأكيد على الرسالة بأن الفصل العنصري يجب أن ينتهي وأن الدول التي تتعنت في حماية جنوب افريقيا يجب أن تدرك في يوم ما أن مصالحها العليا لا تتحقق عن طريق رفضها المستمر لادانة مؤيدي هذا النظام الذي ينطوي على إنتهاك خطير لحقوق البشر .

١٤ - ويمثل هذا العام مضي عقد بأكمله منذ أن قامت سري لانكا الشقيقة ، وقد انضمت إليها دول أخرى بتقديم مبدأ اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم إلى المنظمة العالمية . ورغم أنه لاصعوبة لدينا في التسليم بأن عملية تحقيق هذه الفكرة سوف تكون عملية مثمرة بالضرورة ، فإن عدم تحقيق تقدم جدي خلال الأعوام العشرة الأخيرة كان مثار قلق بالفعل . و بينما جعلت مصالح الأمن والإعتبارات السياسية الخاصة بالدول الكبرى ، من هذا المفهوم مفهوماً مبالغاً في المثالية ، إلا أننا نعتبر أن الوقت قد حان من أجل تنفيذه . إن التوتر في الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا بما في ذلك التهديد المحتمل للموقف الاقتصادي في الخليج الفارسي ، ما زال يمثل عقبة في طريق نزع سلاح منطقة المحيط الهندي . وأن الأحداث الأخيرة تشير باستمرار إلى أن توازن الرعب في المحيط الهندي لن يكون رادعاً للأعمال العدوانية في هذه المنطقة . وتؤيد سانت لوسيا فكرة جعل المحيط الهندي منطقة سلم .

١٥ - وهي تستمر كذلك في الدعوة إلى تعميم هذا المفهوم على منطقة الكاريبي أيضاً ، إذ لو استمرت الاتجاهات الحالية فسوف تواجه منطقة الكاريبي ، إن عاجلاً أو آجلاً ، مواقف أكثر صعوبة مما نتخيل في الوقت الحالي . ولقد لاقى مطلبنا بمنطقة سلم قدراً كبيراً من النجاح في مؤسساتنا الاقليمية . ونود أن يلقى صداه العملي داخل هذا المحفل العالمي .

١٦ - إننا نرى أن المعونة الاقتصادية وحدها لن تؤدي إلى تغيير الأوضاع غير المستقرة في منطقة زاد منها الجمود الاقتصادي . وما من مستثمر يرغب في الاستثمار في منطقة حافلة بالحركات والمناورات العسكرية . ولقد رددنا في كل محفل من المحافل المتاحة لنا أنه كي يمكن رفع مستوى معيشة شعوبنا ، فإننا نحتاج إلى زيادة الاستثمارات والمعونة ؛ وفضلاً عن ذلك إذا استمرت الدول باشاعة عدم الاستقرار في منطقتنا فسوف يدمر حركة قواتها المسلحة المناخ اللازم للتنمية الاقتصادية والتقدم . وقد يكون صوتنا صيحة في واد ، إلاّ أننا مقتنعون بأن على هذه المنظمة أن تزيد من اهتمامها إلى هذه البرية . إذا لم نتمكن من إرضاء مصالحنا في هذه المنظمة ، وإذا لم يول العالم المتقدم انتباهاً لحتياجاتنا الفعلية ، وإذا تبجحنا فقط بسيادة جوفاء تقدر قيمتها مصالح جيراننا الأقوياء ، أليس في ذلك دعوة لنا بأن نأخذ مقدراتنا بأيدينا حتى ولو خاطرنا بانتهاك ميثاق الأمم المتحدة الذي نقدسه جميعاً وأن نتوصل إلى حل يؤدي بأي شكل من الأشكال إلى تلبية احتياجاتنا ؟

١٧ - إن سانت لوسيا كدولة جزرية صغيرة تتمسك بمبادىء حركة عدم الإنحياز تمسكاً كلياً . وبينما نعي مفاهيمنا الذاتية الخاصة بالنظام السياسي والاقتصادي الذي نفضله ، إلا أننا ، لأسباب أساسية ، نحترم وجود الآراء المختلفة ومبرراتها . وقد أقمنا في سياستنا المستمرة علاقات طيبة مع جميع الأمم الصديقة ، تمشياً ومبدأ قبولنا لتعدد الأيديولوجيات في العالم ، فإننا ننوي أن نوسع علاقاتنا السياسية مع جميع دول العالم بغض النظر عن مذهبها السياسي . ومع ذلك فنحن نود أن نكرر هنا أننا لن نقيم علاقات مع جنوب افريقيا أو مع مثيلتها من الدول التي تتبع سياسة الفصل العنصري .

١٨ - وفي عام ١٩٧٩ عندما دخلنا المسرح العالمي ، وشجعنا على أن ندخل في محافل تتدارس مسائل تمثل مصالح حيوية

Digitized by UNOG Library

بالنسبة إلينا . وإلى ذلك الحين كانت هذه المصالح في يد الدولة المستعمرة السابقة . وعلى سبيل المثال المسائل المتعلقة بمؤتمر قانون البحار . فمنذ عام ١٩٧٤ كانت دول العالم منهمكة بشكل جدي لصياغة اتفاقية تضع نظاماً يحكم البحار . وحتى في هذه المرحلة المتأخرة في عام ١٩٧٩ حاولت سانت لوسيا أن تسجل مصالحها في هذا المجال . لقد عدلنا عن الدفاع عن مصالحنا الخاصة رغم أنها هامة وحيوية ، لأننا شعرنا وشجعنا على الاعتقاد بأن دولاً هامة أخرى كانت ترغب في الوصول إلى اتفاق يحافظ على التوازن الذي توصلت إليه .

١٩ - ولقد حاولنا عن طريق الطرق الثنائية أن نؤمن مناطقنا البحرية ولا سيما تلك التي تربطنا بدول أخرى صديقة تتعاون معنا ؛ وفي هذا الصدد ، نذكر الاتفاق الخاص بتحديد المياه في قناة سانت لوسيا الموقع في باريس في شهر آذار/ مارس من هذا العام بين حكومة فرنسا وحكومة سانت لوسيا . إن الاتفاق يعتبر مثالاً لما يمكن أن يتحقق بين دولة تظهر استعداداً لتفهم مشكلات دولة صغيرة وبين دولة جزرية مستعدة للتعاون مراعية مصالحها الوطنية الذاتية . ونأمل أن يكون هذا منطلقاً لمجالات عديدة أخرى للتعاون والتنسيق .

٢٠ - إن اهتمامنا الأساسي بقانون البحار يرجع بصورة خاصة إلى موضوع التلوث ومراقبة المياه المحيطة بدولتنا الجزرية وذلك فيما يتعلق بمرور السفن الأجنبية . فالتلوث بالنسبة لنا ، يمثل حلماً مزعجاً لا يمكننا أن نستيقظ منه . إننا نعلن بشكل قاطع في هذا المحفل ، أن الاتفاقية الحالية لا تمنع إمكانات التلوث بشكل واف . إنها لا تعالج الموضوع كما يجب . ولذلك فمن الضروري أن نحاول تقديم أفكارنا في الدورة المقبلة لمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار إذ يبدو أن تدابير الدول الأخرى ستعيد فتح الباب لمفاوضات جديدة . وإذا كان المؤتمر يسعى الآن لإعادة التفاوض بشأن الاتفاقية فمن المنطقي إذن أن يتم التدقيق والامعان في كل جانب من جوانبها . كذلك ، فسوف نسعى في طلب مساعدة المؤسسات الدولية التي يرتبط عملها بقانون البحار . وقد أبدت بعضها رغبتها في مساعدتنا على حل مشكلاتنا الخاصة بالتلوث ولكننا لم نر بعد تطبيقاً عملياً لهذه النوايا ؛ وهذه ، لسوء الحظ ، هي مشكلة المؤسسات الدولية . ولذلك لم يبق أمامنا سوى طلب المساعدة من تلك الدول التي قد تكون مستعدة لمساعدتنا على أساس ثنائي ، ولكن مصالحها الخاصة قد تتعارض مع مصالحنا .

٢١ - وباعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثالث الانمائي [القرار ٥٦/٣٥] في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ فقد اعتبر أن المرحلة التالية ، هي مرحلة المفاوضات العالمية من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجية ، سوف تتبع . ولسوء الحظ قررت بعض المصالح ألا تقوم المفاوضات العالمية في هذا الوقت بالذات ، ومن ثم علقت القضية . ونحن ندرك أن الوضع الاقتصادي السائد في العالم ما زال يتدهور وأنه يتفاقم يوماً بعد يوم . ولذلك فقد حشرنا في موقف اقتصادي متدهور مما يضطرنا بمرور الزمن ، إلى قبول القاسم المشترك الأدنى فيما يتعلق بالتجارة . ونحن ندرك أن الفشل في حل الأزمات الخاصة بالاقتصاد العالمي ، يؤدي إلى إحباط جميع المحاولات التي تبذل لتحقيق الأمن والسلام في هذا العالم ، وبذلك ينتقص من الفرص المتاحة أمام الدول الصغرى في تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الذي نتطلع إليه جميعاً .

٢٢ - ومع ذلك ، لا تعتبر الصورة قاتمة وحزينة كلياً . وعلينا أن نثني على الجهود التي قام بها المشاركون في الاجتماع الدولي للتعاون والتنمية الذي عقد في كانكون . وقد تؤتي تلك الجهود ثماراً إيجابية في المستقبل القريب . ونحن نعتقد ، أن تبادل الأفكار أمر مفيد ، وأنه قد يؤدي إلى تفهم أكبر لبعض المشكلات . وإننا نرحب بالمبادرة التي قامت بها الدول الأربع التي دعت إلى المؤتمر ، وسوف نلعب دورنا بتقديم التضحيات المالية المطلوبة من أجل حضور تلك الاجتماعات المكلفة ، كي نتمكن من تقديم خطة اقتصادية ملائمة يمكنهم أن يقبلوها وأن يطبقوها . ولكن لا يسعنا إلا أن نفكر في أننا شركاء في المظاهرات الكلامية ، إذ ليس لدينا ما نقدمه من ناحية بعض قطاعات مقوماتنا الأساسية . وهذا صحيح بصفة خاصة ، لأن الداعين إلى المؤتمر يشيرون باستمرار إلى هذه الأمور باعتبارها السبب في عدم قدرتنا على استيعاب المعونة والاستثمارات التي يمكن أن تخفف من مشكلاتنا الاقتصادية . إنها حلقة مفرغة ، ونحن ننظر بقلق إلى الخطط التي تعرض لمعالجة المشكلة . فلا توجد دولة جزرية صغيرة قادرة على أن تعرض على نحو ملائم مشكلاتنا كما نراها ، أو أن تكون في موقف يسمح لها بأن تنقل الرسالة إلى أولئك الذين يمكنهم أن يقدموا المعونة بشروط مقبولة بالنسبة لمصلحة الدولة الجزرية الصغيرة .

٢٣ - وينبغي على المفاوضات العالمية أن تؤدي إلى تغيير أساسي في النظام الاقتصادي الذي أنشيء بعد الحرب العالمية

Digitized by UNOG Library

الثانية . ونأمل في أن تشارك جميع الدول في ذلك ، بغض النظر عن مستواها الاقتصادي أو هياكلها الاجتماعية ، وذلك للتوصل إلى نظام أكثر عدلاً وإنصافاً ، وأن يكون المبدأ الموجه للمفاوضات هو تحسين أحوال الملايين الذين يعيشون على هذا الكوكب والذين يعانون من الموت والجوع والحرمان .

٢٤ - وفي البيان الافتتاحي الذي أدلى به مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية أمام الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الإدارة ، رسم ، في نظرنا ، صورة قاتمة[١] . إن النقص في الموارد لم يكن مجرد تصور بل حقيقة . لقد أشار مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى أن ٥٤ر٤ في المائة من التبرعات قد تم دفعها في نهاية شهر أيار/ مايو ١٩٧٩ ، وأن ٣٠ر٨ في المائة فقط دفعت عام ١٩٨٠ ، وفي عام ١٩٨١ فإن نسبة ١٧ في المائة فقط تم دفعها . والحقيقة أن المدير العام أشار إلى أن التغيرات في معدلات الصرف أدت إلى نقص ملموس في أساس موارد برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وأن هدف زيادة المساهمات التطوعية السنوية بنسبة ١٤ في المائة التي حددها مجلس الادارة لن يتحقق في عام واحد بل أنه لن يتحقق خلال دورة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ بكاملها .

٢٥ - إن البلدان النامية بدأت تعتمد اعتماداً كبيراً على مساعدات برنامج الأمم المتحدة للتنمية في جهودها لتحقيق تطلعات شعوبها الانمائية . وإن الأهمية التي توليها البلدان النامية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تتمثل في مساهماتها ذاتها في البرنامج . ففي خلال العام الماضي استمرت مساهمات البلدان النامية في الزيادة رغم عدم ازدياد ملحوظ في اقتصاداتها القومية . ولو أن دولاً أخرى واجهت التحدي لاتمست دورة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ الخاصة بحظ أكبر من السلامة . ويجب أن لا نفقد الأمل رغم تدهور الحالة الاقتصادية العامة . وتحث سانت لوسيا الدول المانحة على مواصلة تأييدها لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية عن طريق زيادة مساهماتها وعن طريق دفع تلك المساهمات في وقتها المحدد . إن الجهود التي يبذلها البرنامج في عملياتنا الإنمائية ، هي جهود حاسمة ولا ينبغي أن يسمح لها بأن تفشل . ومن الأهمية بمكان لنا ، في البلدان النامية ، أن نخطط بفعالية قدر الامكان ، للبرامج والمشروعات التي سوف تساعدنا على رفع مستوى معيشتنا . ولن يكون ذلك التخطيط ممكناً إذا لم تتوفر له موارد التمويل . وإن توفر التخطيط السليم والأموال ، سوف يؤديان إلى استخدام للموارد أمثل ، وهذا الأمر يكتسب أهمية أكبر .

٢٦ - ومن الضروري الإشارة إلى أنه بغض النظر عن البرامج التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للتنمية مباشرة ، فإن هناك بعض الصناديق والأنشطة الخاصة التي يشرف عليها موظفو البرنامج والتي تعتمد على شبكة ميدانية من أجل تشغيلها . إن تلك البرامج سوف تتأثر كثيراً نتيجة لانخفاض الأنشطة . و ينبغي أن لا يسمح بقيام هذا الموقف . وإننا نكرر أنه من المهم أن تقوم جميع الدول المانحة بزيادة مساهماتها في البرنامج بقدر الإمكان ، وأن تعمل على توفير المبالغ التي تتعهد بتقديمها في مطلع العام . وبهذه الطريقة وحدها يمكن للدول النامية أن تحقق البرنامج الذي انطوى عليه القرار ٣٠/٨٠[٢] والذي رحب به كخطوة إيجابية لحصول الدول النامية على مساعدة مستمرة في جهودها من أجل الإعتماد على نفسها لتحقيق التحرر الاقتصادي .

٢٧ - وبالنظر إلى تلك البرامج ، أود أن أعبّر عن قلقي ومخاوفي إزاء المبدأ الذي توزع تلك الأموال على أساسه . والطريقة التي تصرف فيها هذه الأموال على برنامج معين في بلد ما . فهناك اتجاه متزايد للتفكير في أن المساعدة تقدم عن طريق إيفاد الخبراء للعالم النامي . ونحن لا نشارك في ذلك الرأي مشاركة كاملة ، وهذا لا يعني أن الخبراء لا يمكنهم القيام بدور هام في بلداننا . ولكن لا ينبغي علينا أن نعتبر أن أولئك الخبراء قادرون على التوصل إلى حل تام للمشكلات . إن إيفاد الخبراء يستنزف جانباً كبيراً من الموارد المتاحة ولذلك فهو يمنع البلدان المستفيدة من أن تطور المهارات الفنية المطلوبة لدى السكان الأصليين والتي تعتبر أمراً حيوياً لا غنى عنه من أجل التنمية طويلة الأجل للبلاد . وكذلك فأنه يعطي انطباعاً بأن المؤسسة تعتبر بمثابة وكالة تشغيل بالنسبة لبعض الأشخاص والأصدقاء . إننا في حاجة إلى عكس ذلك الإتجاه ، وإعادة توجيه جهودنا نحو تدريب العاملين في العالم النامي حتى يكون من الممكن الحد من النفقات الإدارية في تنفيذ المشروعات وحتى يمكن زيادة إسهام المواطنين في عملية اتخاذ القرار بالنسبة لتلك المشروعات ، وحتى تكون تلك المشروعات ذات مغزى في الاطار الإنمائي للدولة المعنية . فإذا تمت تلك الإعتبارات ، فإن المساعدة سوف تكون ذات مغزى بالفعل .

٢٨ - لقد دعا برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الذي انعقد في كراكاس حول التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية [A/36/333] إلى بذل الجهود في مجال التعاون بين البلدان

Digitized by UNOG Library

النامية في مجالات التجارة والتكنولوجيا والغذاء والزراعة والطاقة والمواد الخام والتمويل والتصنيع . وهذه هي المجالات التي ينبغي على البلدان المتقدمة أن تعالجها مع العالم النامي في إطار المفاوضات العالمية الشاملة . ونحن نعتبر أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية جزء لا يتجزأ من التدابير الجماعية التي قامت بها مجموعة الـ ٧٧ لإعادة تنظيم هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية وكدليل على أخذنا زمام المبادرة . وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية فيما بين الدول النامية ، حاولنا أن نطور آليات تمنع أية مجموعة صغيرة من البلدان داخل مجموعة الـ ٧٧ من السيطرة ، وعملنا على حصول البلدان الأقل حظاً بين صفوفنا على اهتمام خاص . هذه هي الطريقة التي ننظر بها إلى المفاوضات العالمية الشاملة .

٢٩ - إننا نعتقد مخلصين أن العلاقات الاقتصادية بين الدول ينبغي أن تقوم على مبادىء الإنصاف والتكافل والعدالة . ونحن ملتزمون بمراعاة هذه المبادىء في علاقاتنا الداخلية ، ونتوقع مراعاتها أيضاً في تعاملنا مع العالم المتقدم . لذلك ينبغي أن يكون التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية نقطة إنطلاق تمكّن العالم من تحقيق أهداف ومستويات أعلى .

٣٠ - ومنذ عام ١٩٧٦ ، اعترف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالصعوبات التي عانت منها البلدان الجزرية النامية في القرار ٩٨ (د - ٤)[٣] ، وتم وضع برنامج عمل من أجل تقديم المساعدة إلى تلك البلدان ، وشمل ذلك البرنامج كافة جوانب التنمية وبخاصة موضوع المساعدة في النهوض بالتجارة والاستثمار في البنية الأساسية مثل المياه والكهرباء والنقل والصناعة .. الخ ، والمساعدة على تعزيز قدرة هذه البلدان على التفاوض مع المستثمرين الأجانب . واستهدفت تلك التدابير مساعدة البلدان الجزرية النامية على التغلب على المشكلات الناجمة عن موقعها النائي بعيدة عن الأسواق ، وصغر حجم أسواقها المحلية ، وانخفاض معدل مواردها ، واعتمادها على سلع تصدير قليلة فقط .

٣١ - واليوم ، نجد أن الدول الحديثة الاستقلال وتلك التي في طريقها إليه يعتبر معظمها من الدول الجزرية النامية . وهؤلاء الأعضاء الجدد يواجهون صعوبات أكثر من غيرهم لأن عليهم مواجهة اقتصاد عالمي يقف ، في نظرنا ، على حافة الكساد . إن هذه المؤسسة ذاتها التي أيدت باستمرار الاستقلال السياسي وتقرير المصير ومكّنت دولنا من الانضمام إلى عضويتها ينبغي عليها مساعدتنا في تحقيق استقلالنا الاقتصادي . ولذلك فنحن نطالب بإبداء حسن النية الاقتصادية بشكل فعّال لكي نستكمل بها المنجزات السياسية . ولا بد من بذل الجهود من جانب منظومة الأمم المتحدة ومن جانب المؤسسات المتعددة الأطراف لتقديم المساعدة ومن جانب الحكومات القادرة على القيام بذلك أن تزيد من مساعداتها للبلدان الجزرية النامية بحيث تتمكن تلك البلدان بدورها من المحافظة على الجو الملائم للاستثمارات وزيادة معدلات النمو التي أظهرت هذه البلدان عن طريق جهودها الذاتية أنها قادرة على تحقيقها .

٣٢ - إن قليلاً من البلدان الجزرية النامية أدرجت بين البلدان الأقل نمواً ، ومع ذلك ، نجد في بعض الحالات أن حالتها قد تكون أسوأ . وهذه هي مشكلة معظم البلدان الجزرية النامية ، وما لم تنفذ التدابير الخاصة التي دعا إليها قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د - ٤) في ١٩٧٦[٣] ، والقرار الثالث (د - ٥) في ١٩٧٩[٤] فإن بعض البلدان النامية قد تستحق أن يعاد تصنيفها تلقائياً بلداناً أقل نمواً بسبب تدهور موقفها الاقتصادي .

٣٣ - وتشعر حكومتي بالقلق بصفة خاصة بسبب عدم وجود اهتمام برخاء ورفاهية بعض الدول الأقل حظاً في هذه المنظمة . وفي العام الماضي ، بعد أن تعرضت بلادي للإعصار ''ألن'' الذي تسبب في إلحاق كثير من الضرر بالمحاصيل والمساكن والصناعة والمقومات الأساسية ، قد تمكننا من جعل هذا المحفل يتخذ قراراً بزيادة المساعدات التي تقدم إلى سانت لوسيا . لقد اعتمد القرار ـ ١٠١/٣٥ ـ في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ ، ودعا إلى تعبئة المساعدات المالية والفنية والاقتصادية للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لمواجهة الاحتياجات القصيرة والطويلة الأجل لهذه الدولة . ووافقت اللجنة الخامسة على المبلغ الملائم الذي يمكّن قيام بعثة خاصة لزيارة سانت لوسيا والتشاور مع حكومتها حول أفضل الوسائل التي تؤدي إلى تنفيذ العملية .

٣٤ - ولسوء الحظ لم يتخذ أي إجراء حتى شهر أيلول/ سبتمبر من هذا العام ، أي بعد مرور أكثر من عام على كارثة الإعصار . واليوم ، لم يصدر بعد تقرير حول كيفية تعبئة الجهود اللازمة . وهذا يشير إمّا إلى عدم اهتمام كبير من الذين عهد

Digitized by UNOG Library

إليهم بهذه المسؤولية أو تغافلهم عنها . وهو أمر لا يبشر بالخير بالنسبة إلى الالتزامات الواقعة على الهيئات الإدارية بهذه المنظمة .

٣٥ ـ ونظراً للموقف السياسي والاقتصادي الخطير الذي يواجه المجتمع العالمي والذي حاولت أن أبرزه اليوم ، فنحن في سانت لوسيا ما زلنا متفائلين ويحدونا الأمل . ويحدونا الأمل إذ عندما نستعرض تاريخ الانسان الطويل ، نرى أن الخطوات الكبيرة إلى الأمام قد تحققت دائماً في أسوا المراحل .

٣٦ ـ لقد كنا وافقنا على صياغة اقتراحات مبدئية خاصة بزيادة الانتاج الغذائي وتحقيق معدلات أفضل للتبادل التجاري والحصول على الموارد المالية .

٣٧ ـ لقد استمعنا باهتمام إلى الالتزام الذي عبرت عنه دول عديدة في هذه الجمعية ، ولدينا ما يدعونا للشعور بأن العقل والمنطق سوف يسودان في النهاية ، وأن سلامة الأمم كوسيلة لتحقيق السلام ستبقى مصانة . هذه هي أمنيتنا ، وهذا هو أملنا ، وهذا هو دعاؤنا .

٣٨ ـ **السيد مانغو يندية** (زمبابوي) **(ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : أشكركم على إعطائي الكلمة في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . واسمحوا لي أولاً أن أنقل إلى هذه الجمعية العامة تحيات رئيس جمهورية ورئيس وزراء وشعب زمبابوي الحارة . وتود جمهورية زمبابوي أيضاً أن تؤكد لكم أنه بعد مرور خمسة عشر شهراً من قبولها عضواً في الأمم المتحدة فهي تقف بحزم عند وعدها والتزامها بدعم جهود ومُثل هذه المنظمة العظيمة . وإننا نعد بتكريس أنفسنا لخدمة مُثل الأمم المتحدة في الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية للجميع .

٣٩ ـ وبالنيابة عن وفد زمبابوي وبالأصالة عن نفسي ، أود أن أهنئكم سيدي الرئيس وأن أهنىء بلادكم على هذا الانتخاب الذي تستحقونه لأكثر المناصب رفعة وهو رئاسة الدورة العادية السادسة والثلاثين للجمعية العامة . ولم يكن بوسع الجمعية أن تجد اختياراً أفضل يخلف رئيس الدورة العادية الخامسة والثلاثين السيد روديغر فون فيخمار من جمهورية ألمانيا الاتحادية . لقد ترأس سلفكم مداولات الدورة الخامسة والثلاثين والدورات الاستثنائية بمهارة وإخلاص وامتياز . وأود أن أهنئه من خلالكم ، إن تجربتكم وخبرتكم كدبلوماسي ممتاز وكعضو في أمانة الأمم المتحدة من الأمور التي تؤهلكم تماماً لهذه المهمة الشاقة التي أوكلتها إليكم هذه الجمعية . وأود أن أؤكد لكم تمنياتي الشخصية وتمنيات وفد زمبابوي بأن تكون فترة رئاستكم هذه هنيئة ومثمرة .

٤٠ ـ إن أمام الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة جدول أعمال طويلاً يعكس بكل أمانة الأوضاع الدولية الراهنة . وسوف يضطر أكثر مراقبي العلاقات الدولية تفاؤلاً إلى التسليم أن عالمنا اليوم يتصف بأنه مهدد بتوترات وشيكة الإنفجار ، والتي أدت في بعض المناطق إلى نزاعات مسلحة ، الأمر الذي يهدد الاستقرار والسلم والأمن على الصعيد الاقليمي ، إن لم يكن على الصعيد الدولي . فالقمع السياسي وتجاهل وانتهاك مبدأ عدم التدخل السافر في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ، والتوسع الاقليمي والعنصرية وعدم احترام حقوق الانسان والتوزيع غير العادل للثروة وطنياً وإقليمياً هي من بين الأسباب الشائعة لهذه التوترات والنزاعات المتفجرة . وبعبارة أخرى ، فإن المخاطر التي تهدد الاستقرار الدولي والاقليمي والأمن هي من صنع الانسان . وفي رأينا أن الأمم المتحدة التي أنشئت من أجل ضمان السلم والأمن العالميين وحماية حقوق الفرد وحقوق شعوب وأمم العالم ، يجب أن تقف بثبات ودون أي خوف أو مجاملة وراء مبادىء ميثاقها ومثله . ويجب على الأمم المتحدة أن تستنكر بدون تحفظ وأن تدين وأن ترفض بكل وضوح أية اجراءات أو اتجاهات أياً كان مصدرها ، ترمي إلى المس بمبادىء ومثل جعلت دوماً من هذه الهيئة الدولية الضامن الحقيقي الفعّال لحقوق الانسان وللسلم والأمن العالميين .

تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد أوغوما (بنن) .

٤١ ـ والآن ، أنتقل إلى منطقة الجنوب الافريقي ، إحدى بؤر التوتر الخطير في العالم . ونحن المنتمون إلى تلك المنطقة المضطربة نشعر بالقلق العميق لأنه ما لم يتدخل المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة بسرعة وفعالية فإن التدهور السريع للاستقرار الاقليمي الذي يهدد الآن السلم والأمن العالميين قد يفلت زمام السيطرة عليه قريباً . ولذلك ، يحدونا الأمل الخالص في أن يؤخذ هذا التحذير مأخذ الجد من قبل الجمعية العامة ، وأن تعتمد التدابير المناسبة لمعالجة هذا الوضع .

٤٢ ـ إن معظم أسباب التوتر والنزاعات المسلحة المكشوفة التي ذكرناها تجري حالياً في الجنوب الافريقي وتعود إلى نظام

Digitized by UNOG Library

بريتوريا العنصري القائم على الفصل العنصري . إن هذا النظام لا يستخدم فقط أكثر السياسات البوليسية قهراً والأجهزة العسكرية لإسكات المعارضة الداخلية والمقاومة من جانب الأغلبية السوداء المستغلة والمعرضة للإضطهاد السياسي والاقتصادي والثقافي ، بل أكثر من ذلك فإن حكومة الأقلية العنصرية البيضاء تقوم ، دون أي استفزاز ، بغزو الدول المجاورة ذات السيادة بصورة متكررة . وهكذا ، وبدون حياء قامت قوات هذا النظام بغزو جمهورية أنغولا ومواصلة الهجوم عليها وعلى جمهورية بوتسوانا وجمهورية موزامبيق الشعبية وجمهورية زامبيا . ومرة أخرى ، ودون أي استفزاز ، أعلن نظام بريتوريا العنصري عن نيته في الهجوم على جمهوريتنا الفتية ، ولا يدخر حالياً جهداً في زعزعتها .

٤٣ - وأخطر جريمة في سجل أعمال النظام العنصري الوحشية ضد الانسانية ، هو الغزو اللا مبرر له الأخير لأنغولا . وكما يعلم الأعضاء ، فقد تبع الغزو احتلال الجزء الجنوبي من أنغولا من قبل القوات المعتدية التي قتلت الآلاف من المدنيين ودمرت ، بطريقة عشوائية ، الكثير من الممتلكات الأنغولية . لقد صعق العالم واشمأز إزاء انتهاك هذا النظام للقانون الدولي . ومع ذلك ، من الضروري أن نلاحظ بأسى أن بريتوريا لم تكن دون مدافعين عنها بل ومؤيدين لها في أعمالها الوحشية ضد شعب أنغولا المحب للسلام . وكما يتذكر الممثلون ، عندما اجتمع مجلس الأمن في آب/ أغسطس الماضي لمناقشة عدوان جنوب افريقيا العنصرية ضد أنغولا ، لم تؤيد بعض الأصوات مشروع القرار ذا الصلة . لقد أرادت تلك الأصوات أن ينظر إلى الغزو ضمن إطار غير الاطار المتمثل في العدوان السافر ضد دولة أخرى في انتهاك لوحدة أراضيها وسيادتها الوطنية .

٤٤ - وبالإضافة إلى هجماته ضد الدول المجاورة بقواته الجوية المجهزة ، فمن المعروف أيضاً أن نظام بريتوريا يموّل ويجهز ويدرب المنشقين والمعادين لوطنهم من أنغولا وموزامبيق وزامبيا وزمبابوي ويطلقهم إلى داخل بلادهم لارتكاب أعمال التخريب والاغتصاب والقتل ضد مواطنيهم . ولم تكتمل بعد قائمة الجرائم التي اقترفها النظام العنصري . إن أنشطة شراذم القتل والاختطاف التابعة لحكومة الفصل العنصري لبريتوريا معروفة لعواصم الدول المجاورة في بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وسوازيلاند وليسوتو وموزامبيق حيث قتل بكل وحشية مئات المنفيين من ناميبيا والوطنيين من جنوب افريقيا . وهناك عدد أكبر ممن يخطفون ويسجنون في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ويجري تعذيبهم حتى الموت في زنزانات الموت التابعة للنظام والمسماة مغالطة بالسجون .

٤٥ - لقد أعطى المجتمع الدولي نظام الأقلية العنصري تحذيراً وفرصة كافيين لإنهاء جرائمه ضد الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا وفي ناميبيا بصفة خاصة ، وضد الانسانية بصفة عامة . ومع ذلك ، تستمر بريتوريا العنصرية في تحديها بكل صلف ودون عقاب لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة العديدة . إنها تجاهلت أيضاً ودون عقاب الكثير من قرارات ونداءات منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الإنحياز لإنهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا وتيسير التغييرات السياسية الحقيقية داخلياً بغية إتاحة الفرصة للشعب الأسود في جنوب افريقيا لممارسة حقوقه الكاملة كمواطنين أحرار في أرضهم .

٤٦ - لقد كنا أعربنا عن القلق العميق وحذرنا من العواقب العسكرية الخطيرة على منطقتنا ، الناجمة عن أنشطة وسياسة هذا النظام في بث عدم الاستقرار فيها . ويجب أن نشدد ونحذر أيضاً من آثار النظام العنصري الضارة على التنمية الاقتصادية الاقليمية والوطنية . فليس سراً مثلاً ، أنه بسبب ارتباط اقتصاديات الدول المجاورة له بعناصر جغرافية وتاريخية ، فإن النظام العنصري في جنوب افريقيا كثيراً ما يتبع سياسة التخويف والابتزاز الاقتصادي . ولقيام بريتوريا بأعمال الارهاب الاقتصادي والعدوان العسكري ضد دول خط المواجهة ، فإنها تهدف إلى منعنا من تقديم الدعم المادي والمعنوي والدبلوماسي والمساعدات للمضطهدين في جنوب افريقيا وناميبيا ولحركاتهم التحريرية الأصيلة .

٤٧ - وتنضم جمهورية زمبابوى إلى جيرانها الأحرار والمستقلين في المنطقة ليقولوا لجنوب افريقيا بلا مواربة إن أعمال التخويف اقتصادية كانت أم عسكرية ، لن يحول دون قيامنا بواجبنا ومهمتنا التقدمية في تقديم أية مساعدة في حوزتنا للقوات المكافحة من أجل العدالة الاجتماعية والاستقلال السياسي والسيادة في منطقتنا أو في أي مكان آخر في العالم .

٤٨ - ونحن الذين نعيش في هذه المنطقة المضطربة ، نعلم جيداً أن الاستقلال الاقتصادي أساسي ليس فقط لقدرتنا على أن ندعم بفعالية عملية التحرر في جنوب افريقيا ولكن أيضاً لصيانة استقلالنا

Digitized by UNOG Library

وسيادتنا التي اكتسبناها بعد كفاح طويل ، وبالتالي فإننا كدول معنية لا نقوم بتشجيع العلاقات الدبلوماسية بيننا وبين المناطق الأخرى فقط وإنما نتخذ أيضاً التدابير العملية لكي نطور اقتصادياتنا القومية والاقليمية . إن بلادنا تتعاون فيما بينها اقتصادياً وتشجع أيضاً التعاون مع المناطق الأخرى . إن تشكيل مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي في بداية عام ١٩٨٠ ، يبرهن بوضوح على عزمنا على تطوير اقتصادياتنا من خلال التعاون الإقليمي فيما بين الأقاليم ، ومقاومة الإبتزاز الاقتصادي للنظام العنصري بطريقة فعالة .

٤٩ ـ ويمكن لهذه الجهود الصادقة أن تنجح إذا ما عبأنا بطريقة فعالة مواردنا الاقليمية والوطنية بالإضافة إلى المساعدات السخية من الدول المتقدمة ، الأعضاء في هذه الهيئة الدولية . وأود ، في هذا السياق ، أن أعرب عن تقديرنا الصادق وعرفاننا لتلك الدول والمنظمات والمؤسسات التي استجابت حتى الآن بكرم لنداءاتنا للحصول على مساعدات ومعونات مالية وفنية ومادية . وبالفعل فإن النجاح الكبير لمؤتمر زمبابوي لإعادة التعمير والتنمية الذي عقد في شهر آذار/ مارس من هذا العام ، يعود إلى حد كبير إلى الإستجابة الدولية الإيجابية لحاجاتنا .

٥٠ ـ وأود الآن الانتقال إلى مناطق أخرى حيث يستمر الاعتداء والاحتلال والسيطرة الأجنبية وإنكار حق السادة على المجتمعات الأصلية مما يعود بالمخاطر الكثيرة على الاستقرار الاقليمي والأمن الدولي .

٥١ ـ وفي قارتنا مثلاً ، ما زال الشعب الصحراوي في الصحراء الغربية محروماً من ممارسة حقه في تقرير المصير من قبل دولة أجنبية تدعي ملكيتها لإقليمه . وقد كافح الصحراويون تحت قيادة حركة تحريرهم الثورية والشجاعة ، البوليساريو(٥) ، منذ سنوات لتحرير بلادهم . إن زمبابوي تؤيدهم كل التأييد لأن قضيتهم عادلة وتتمشى مع مبادىء الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الإنحياز .

٥٢ ـ ويود وفد زمبابوي أيضاً أن تقوم الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قراراتهما ومقرراتهما ذات العلاقة لتحقيق وقف إطلاق النار في المنطقة . وتود زمبابوي أن ترى شعب الصحراء الغربية يقيم جمهوريته على أرضه . وفي اعتقادنا أن الاستفتاء الوارد في القرار المتعلق بالصحراء الغربية والمتخذ من قبل مؤتمر رؤساء ، حكومات منظمة الوحدة الافريقية [أنظر A/36/534, annex II resolution AHG/Res.103 (XVIII)] ، يعد خطوة في الإتجاه السليم .

٥٣ ـ ويشعر وفدي بالقلق أيضاً إزاء الوضع المتدهور بسرعة في الشرق الأوسط . وكما يعلم الممثلون ، فإنه لسنوات طويلة حذرت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الإنحياز من الوضع الخطير المتطور في تلك المنطقة .

٥٤ ـ والشرق الأوسط أيضاً شأنه شأن الجنوب الافريقي ، فإن التدهور السريع فيه يعود أساساً إلى عنصر واحد وهو الصهيونية . وبالفعل ، فالصهيونية والفصل العنصري ، كمذهبين سياسيين واجتماعيين ، يتقاسمان عدداً من السمات المشتركة ، ومن هنا جاء ما يسمى قيام محور تل أبيب بريتوريا . إن كليهما فلسفتان عنصريتان يؤمن من يعتنقهما بتفوق الأجناس . وكلتا الفلسفتين تبرر وتشجع الاحتلال الاقليمي وسلب الممتلكات واستعمار ما يسمى بالجنس الأدنى .

٥٥ ـ لقد أدت سياسات الصهيونية التوسعية في الشرق الأوسط وممارساتها إلى اغتصاب الأرض العربية ، وهي تهدد بخطر كبير وجود بعض الدول العربية ومجتمعاتها ذاتها . ويرجع السبب الرئيسي للتوتر في المنطقة إلى رفض اسرائيل الصهيونية قبول حق الشعب الفلسطيني المعترف به عالمياً في الحرية والاستقلال ودولة ذات سيادة كغيره من الشعوب . وبالطبع فإن الفلسطينيين المطرودين والمضطهدين وحركتهم التحريرية الثورية الشجاعة ، منظمة التحرير الفلسطينية ، يكافحون بكافة الوسائل التي في حوزتهم لانتزاع وطنهم بما في ذلك القدس التاريخية من الصهاينة . وهنا أيضاً تؤيد زمبابوي بقوة الكفاح العادل والمشروع للفلسطينيين من أجل البقاء والتحرر والاستقلال والسيادة في تلك المنطقة .

٥٦ ـ ونود أيضاً أن نطالب الأمم المتحدة بأن تسارع في اتخاذ التدابير الملائمة لإجبار اسرائيل على الانسحاب غير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ حرب عام ١٩٦٧ التوسعية بما في ذلك مدينة القدس بغية تيسير حق تقرير المصير للفلسطينيين . وخلال ذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل بطريقة فردية وجماعية دعمه السياسي والدبلوماسي والمادي والعسكري للشعب الفلسطيني المكافح تحت قيادة منظمة تحريره الشجاعة ، منظمة التحرير الفلسطينية .

Digitized by UNOG Library

٥٧ - و يرى وفد زمبابوى أن الدول العربية التي تدعم بكل حسم وإصرار الكفاح الفلسطيني رغم الاعتداءات الاسرائيلية ضدها ، يجب أن تحظى بالثناء لقيامها بهذا الواجب العالمي . كما يجب أيضاً أن تلقى مساعدة المجتمع الدولي لجهودها في الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية ضد العدوان الصهيوني الذي يحاول أن يحول دون تقديمها الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية واستضافة اللاجئين الفلسطينيين .

٥٨ - إن الأمم المتحدة هي الأمل الوحيد المتبقي لجميع الشعوب التي لا تزال تحت الاحتلال الأجنبي والاضطهاد من أجل حريتها وتقرير المصير والسلم وتحقيق تطلعاتها الوطنية . ووفقاً لذلك ، فإن وفدي يؤيد بقوة شعب تيمور الشرقية في جهوده لتعبئة مساعدة الأمم المتحدة في كفاحه من أجل تقرير المصير . إننا ندعو جميع الشعوب المحبة للسلام لتأييد حركة تحرير فريتلين[٦] التي تقود شعب تيمور الشرقية في نضاله من أجل الحرية .

٥٩ - ونلاحظ أيضاً بسرور أن شعب فانواتو ، بعد عقود من الحكم الاستعماري ، قد حصل الآن على الحرية والاستقلال . و يزيدنا سروراً أن نراه يحتل المكان الذي يعود له بحق في هذه الجمعية العامة التي تضم دولاً ذات سيادة ، باعتباره العضو الخامس والخمسين بعد المائة في الأمم المتحدة . فله أحر تهانينا .

٦٠ - وكذلك نود أيضاً أن نحيي بليز التي اكتسبت صفة الدولة في ٢١ أيلول/ سبتمبر من هذا العام ، و يسرنا كل السرور أن نرى وفد بليز يحتل مقعده في الجمعية العامة .

٦١ - إن أقدس مبادىء الأمم المتحدة ، هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة . ومع ذلك ، فمما يؤسف له أن هذه الدعامة الأساسية في العلاقات بين الأمم كانت ولا تزال تنتهك في مناطق عديدة بما فيها أفغانستان وكمبوتشيا وشبه الجزيرة الكورية ، وإذا ما ذكرنا فقط بعض المناطق حيث يحصل فيها مثل هذا الإنتهاك . وكما يعلم الممثلون ، فإن التدخل الخارجي في جميع هذه الحالات لا يزيد الطين بلة بل يعرّض أيضاً السلم والأمن الدوليين للخطر . وتؤمن زمبابوى بقوة ، بأن من حق كل دولة ذات سيادة أن تسوي شؤونها الداخلية دون تدخل خارجي . ووفقاً لذلك ، تؤيد زمبابوي المطالبة بالانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية المرابطة في الأراضي الأفغانية والكمبوتشية . وإننا نطالب أيضاً الاحترام الدقيق للسلامة الإقليمية والسيادة والوضع غير المنحاز لكل من أفغانستان وكمبوتشيا .

٦٢ - وفي شبه الجزيرة الكورية ، اتخذ التدخل الخارجي الأشكال الرئيسية التالية : حشداً عسكرياً هائلاً في الجنوب ، ودعاية أجنبية موجهة إلى إحباط أية حركة إيجابية لإعادة توحيد كوريا . و يود أعداء الوحدة الكورية ، مثلاً ، تكريس التفرقة بين شعب شبه الجزيرة عن طريق ترو يج أسطورة ما يسمى بالكوريتين . ويجب على الأمم المتحدة أن ترفض بشكل مطلق أية مخططات لخلق كوريتين ، وعلى المجتمع الدولي عوضاً عن ذلك أن يؤيد تلك القوات الوطنية في كوريا التي تكافح من أجل إعادة توحيد كوريا تحت حكومة وطنية واحدة . إننا نعتقد أن انسحاب القوات الأجنبية الفوري من الجنوب ووقف الدعاية الشريرة ، سيسهمان كثيراً في خلق جو يساعد على بلوغ هذا الهدف .

٦٣ - إن زمبابوي تؤيد أيضاً تمام التأييد ، مبادرات الرئيس كيم أيل سونغ رئيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وحكومته . ونعتقد أن إقامة نظام كونفديرالي ، كما تصوره الرئيس كيم أيل سونغ ، تعد خطوة أكثر واقعية نحو التوحيد الحتمي لكوريا .

٦٤ - وأود أن أنتقل الآن إلى العوامل الاقتصادية باعتبارها من أهم أسباب التوتر على المسرح الدولي . لقد أشار الكثير من المتحدثين قبلي إلى تدهور الوضع الاقتصادي العالمي . فحذّر البعض من عواقبه الوطنية والاقليمية وانعكاسها الخطير على الاستقرار العالمي . وقد لوحظ أن جميع البلدان النامية والصناعية ، تمر بمرحلة انتاج اقتصادي منخفض وركود في الإنتاج الصناعي والتضخم وزيادة البطالة . إن الخسائر الناجمة عن الوضع الاقتصادي العالمي المتدهور كانت أشد قسوة على اقتصاديات ومجتمعات البلدان النامية منها على البلدان الصناعية .

٦٥ - إن ما يزيد من قلقنا ، هو أن المستقبل القريب لا يبشر بالخير بالنسبة إلى اقتصاديات ومجتمعات البلدان النامية التي ستزيد تدهوراً ولا شك في السنوات المقبلة . والأمل الوحيد في رأينا ، يكمن لا شك في منهج دولي لمعالجة أزمة ذات نطاق عالمي . وبينما لا يود أحد أن يحمل هموم البلدان النامية الاقتصادية لسياسات الدول الصناعية الكبرى الاقتصادية

Digitized by UNOG Library

وممارساتها ، يوافق معظم المراقبين على أن الدول الصناعية الكبرى كانت مسؤولة عن تأخر التعاون الاقتصادي الدولي في معالجة الوضع الدولي المتدهور. وعلى سبيل المثال ، فإن الافتقار الكامل للإرادة السياسية من قبل بعض هذه الدول يصاحبه تعنت من بعضها كان العقبة الرئيسية في طريق بدء مفاوضات عالمية لخلق نظام اقتصادي دولي جديد .

٦٦ - ويود وفد زمبابوي أن يتعهد بتأييده الكامل وتعاونه مع أية جهود لتحقيق تعاون دولي في معالجة الوضع الاقتصادي الدولي الخطير. ورغم أننا لا نعتقد أن هناك علاجاً سحرياً لأمراض الجنوب الاقتصادية الراهنة إلاّ أننا مقتنعون بأن تعاون الشمال والجنوب سوف يسهم ، بطريقة ملحوظة ، في تجنب الكارثة التي تواجه عالمنا اليوم .

٦٧ - إن أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين ولوجود الحياة الانسانية ذاتها على هذا الكوكب ، هو سباق التسلح المروّع بين الدولتين العظميين . ويدفع هذا السباق ، الذي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية ، التوتر المتزايد بين الشرق والغرب ، إذ أن كل دولة عظمى تسعى إلى أن تفرض سيادتها على العالم بأسره وأن تضمن أمنها ضد الدولة الأخرى من خلال الانتاج الضخم للأسلحة ، بما فيها الأسلحة النووية . إن جهود الأمم المتحدة ونداءاتها لوقف زيادة انتشار التكنولوجيا النووية العسكرية لقيت وما تزال تلقى أذناً صماء ، في حين أن قائمة الدول التي تمتلك تلك التكنولوجيا الخطيرة تزداد طولاً . كذلك فإنه منذ ١٩٦٣ عندما وقّع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة اتفاقية حظر التجارب النووية في الفضاء وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء[٧] ، فقد أجرت نفس هذه الدول العديد من التجارب . وإن ما يزيدنا قلقاً ، هو أن بلداناً أخرى ، بما فيها جنوب افريقيا العنصرية واسرائيل الصهيونية ، قد أضافت أسماءها إلى تلك القائمة . ويبدو أن بعض البلدان تعتبر أن أية منطقة في العالم صالحة لإجراء أنشطتها التجريبية النووية . إن نداءات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الإنحياز بشأن خلق مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مثل افريقيا والمحيط الهندي والشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا ، قد تم تجاهلها بكل ازدراء .

٦٨ - إن السعي من أجل اتفاقية دولية لخفض التسلح وبالتالي تحقيق نزع سلاح عام وكامل ، يجب أن يستمر بكل نشاط . وأن وفدي يقدر تماماً جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد . ونحن نؤيد أيضاً الدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لنزع السلاح ، كما نؤمن كذلك بأن مؤتمراً عالمياً مكرساً لهذا الموضوع سوف يكون في صالح السلم والأمن الدوليين .

٦٩ - **السيد ليموس سايموندز** (كولومبيا) (**ترجمة شفوية عن الاسبانية**) : اسمحوا لي أولاً أن أعبّر عن تهاني حكومتي إلى السيد كتاني على انتخابه رئيساً للجمعية العامة ، وهذا الانتخاب هو اعتراف مرموق ببلاده وبصفاته الشخصية الممتازة . ولقد وضعت منظمتنا ثقتها في شخص مؤهل جداً يدرك تماماً بفضل خبرته الواسعة المسؤوليات الدقيقة التي ينطوي عليها هذا المنصب الرفيع .

٧٠ - كما أود أيضاً أن أهنىء ، باسم حكومتي ، سلفه العظيم السيد فون فيخمار الذي حقق ، بفضل أعماله خلال فترة عصيبة جداً ، الثقة التي وضعها فيه المجتمع الدولي .

٧١ - وأنتهز هذه الفرصة أيضاً لأرحب بانضمام دولتين جديدتين هما فانواتو وبليز إلى منظمة الأمم المتحدة . ويسر كولومبيا أن تسجل هذه الخطوة الجديدة والهامة في عملية تصفية الاستعمار ، وأن تعبّر عن خالص تمنياتها من أجل سلامة ورفاهية هاتين الدولتين الجديدتين .

٧٢ - إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة [A/36/1] ، دليل جديد على مبادراته الذكية إزاء أوضاع معقّدة ونزاعات خطيرة ؛ وينطوي على ملاحظات ذات أهمية مثل الوصف الموضوعي للصعوبات والتحديات التي تضع عراقيل هائلة في طريق السلم العالمي .

٧٣ - لقد خيّم على هذا الاجتماع السنوي للجمعية العامة خبر اغتيال الرئيس أنور السادات المفجع . لقد كان رجل دولة ناضل بشجاعة ومثابرة مثاليين ، من أجل سلام العالم . إن وفاته التي هزّت جميع الذين يسعون من أجل إحلال الوئام بين الشعوب ، كانت تراثه الأخير لتلك القضية التي ينبغي لنا أن نسهم فيها جميعاً بالشجاعة ذاتها وبإرادة مماثلة في التضحية .

٧٤ - إن الجمعية العامة إذ عهدت إلى السيد كتاني بقيادة هذا المحفل الذي يعتبر من منابر السلام ، أرادت أن توضح أن

Digitized by UNOG Library

النقاش والحوار هما أنجع الوسائل لحل النزاعات التي قد تنشأ بين شعوب العالم إن الحرب ، هذه الوسيلة الخطيرة البشعة ، لا تترك شيئاً وراءها سوى آلام الدمار واحتمال الحقد الدائم المخيف . وإنه لغريب ، أنه بعد هذه الآلام الطويلة والعديدة كلها لم يستطع العقل الانساني المدهش في أن يعي دليلاً واضحاً ومفجعاً كهذا ، نجده في كل صفحة من صفحات التاريخ ، وهو أنه لا يوجد سلم أهش ولا مغنم أضعف ولا تحالف أقل ثباتاً من تلك التي تتحقق وسط زمجرة المدافع وقوة النار والسيف المشؤومة . ومع ذلك لا تزال الانسانية ، أو على الأقل جزء منها ، تلوذ إلى خيالات دامية . وكما كان الحال في العصور الهمجية ، عندما كانت النزاعات تسوّى بصورة مقتصرة بضرب الهراوات بسبب انعدام القوانين ومن يقوم بتطبيقها ، وبسبب عدم رجحان العقل أو العدل على القوة ، ولكون السلطة مجرد ممارسة سافرة للعنف ، تستمر الحرب في جاذبيتها القاتلة وتلقي مؤيديها المتحمسين . ومع ذلك لم تؤت هذه المغامرات المكلفة جداً والفظيعة أي حلول أو القليل جداً منها ؛ وتبدأ حتماً ، بمسيرة حماسية يعود منها ، دون استثناء معروف ، جيل من الشباب معوقاً غاضباً مهزوماً لا يحمل أية فكرة واضحة عن سبب وجوده في ساحة القتال ؛ شباب كانوا خدموا بلادهم وحتى قضيتهم بصورة أفضل لو أتيحت لهم الفرصة باستعمال قوتهم وحماسهم اللا متناهي في مشروعات أقل عنفاً .

٧٥ ـ إن القانون الدولي لم يوضع ، بعد معوقات كثيرة وجهود طويلة ، إلا للحيلولة بالذات دون تقاتل الدول بعد أول خلاف أو أول نزاع وتحويل المنازعات التي يمكن مناقشتها وتسويتها إلى كارثة . إن الأمر ببساطة هو إقامة ذات الجهاز العقلاني على مستوى العلاقات الدولية ، الذي انتزع ، على الصعيد الداخلي ، من أيدي هؤلاء الذين يوجهون ضربة أولية غادرة أو عنيفة ، قدرة فرض إرادتهم على الآخرين . وإذا كان الأمر بهذه البدائية وبهذه الصعوبة أيضاً ، أي إذا كان على القوانين ومفسريها وعلى المحكمين والمحاكم أن يقرروا من هو على حق في المنازعات التي لا حصر لها بين المواطنين دون أن ينتظر هؤلاء أن تشج رؤوسهم بالضربات لترى من هو على حق ، أي إذا ما أمكن أن يسود ذلك على الصعيد الداخلي مع بعض الاستثناءات المؤسفة ، فلماذا لا تجري محاولة مماثلة على المستوى الدولي ؟ وأخيراً ، إذا ما كانت التجربة قد نجحت ـ ومع قدر معين من ضغط لا بد منه ـ بين شعوب غير متحضرة وجاهلة قاتلت من أجل الأرض والماء والقطعان وحقها في البقاء بل وحرية العقيدة والتمتع بإبداء آراء وإقناع الغير بصواب معتقداتها وآرائها ، فلماذا لا تطبق في العلاقات بين الأمم التي يفترض أنه يقودها رجال ونساء أكثر تنوراً وتعقلاً وبعد نظر ؟

٧٦ ـ وعلى مدى أربعة قرون أو أكثر ، قام رجال القانون واللاهوت ورجال الدولة والدبلوماسيون المحنكون ، بدقة وواقعية بالمهمة الهائلة في إقناع نظرائهم في العالم بفضيلة مشروعهم ، وإقامة مؤسسات تتضمنه وجعلها مقبولة لدى الحركات الوطنية المترددة . ولقد كان التطور نحو ذلك بطيئاً جداً ، غير أن الشهوة الحيوانية ذاتها للحرب ، التي تلجأ إليها الدول باستمرار تجذبها دواعي الامبريالية المربحة أو مجرد الخيلاء أو الشك أو المشاحنات الشيطانية لبعض دعاة الديماغوغية المعتوهين الذين ضربوا عرض الحائط بآخر الحدود التي تفصل بين الجنون والتفكير السليم ، قد فرضت ضرورة التفاهم قبل القتال والحوار قبل أن تعبر العربات المحملة بالسلاح الحدود ، وقبل أن يقتتل الجنود ويهلك جميع السكان هلاكاً لا داعي له ، ويدفع النساء والأطفال ، الذين لم يشتركوا في الحرب ، نصيبهم المأساوي من الجوع والموت والخراب لحسم لا مبرر له .

٧٧ ـ ودون شك ، إن المنظمة هي قمة هذا الجهد الدؤوب المبذول . وكما ورد في ديباجة ميثاقها ، فقد خلقت من أجل : ''أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف'' . إنها إذن ، تجسيد ملموس لهذا الغرض الانساني العالمي : وهو تفادي الحرب وإقناع الأمم بأن هناك أنظمة أكثر تحضراً ، وبالتأكيد أفضل ، من أنظمة المجزرة العامة لحل شؤونها ومشاكلها المعلقة وأسباب شكواها التي هي بصفة عامة نتيجة نزاع آخر لم يوجد له حل والذي أبرز فقط حقداً دفيناً .

٧٨ ـ ولما كان الأمر على هذا النحو ، فإنه يبدو لي أنه ما من محفل أكثر ملاءمة ، وما من مستمعين أكثر استجابة ، من هذا المحفل يثار فيه موضوع يشكل قلقاً لحكومتي : وهو أزمة القانون الدولي الواضحة .

٧٩ ـ وبينما استخدمت على مدى فترة وجوده الطويلة ، انحرافات كبيرة بل وخبيثة لهذا القانون في مكر ولؤم واضحين لتبرير حروب عدوانية وأعمال غزو طامعة ، فإن المجتمع الدولي

Digitized by UNOG Library

اليوم يقوم على تقبل قواعد أساسية معينة يتعذر دونها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . إن هذه القواعد ليست كثيرة ولا هي معقدة جداً ، ولكنها كافية لكي تحول دون أن يصبح كوكبنا كومة كبيرة من الحطام إذا ما احترمت ، ولم توضع بسبب جبن أو لبس مزمن في الأ يدي غير الأمينة لهؤلاء الذين يتمسكون بها دون عقيدة وعن لؤم وتحفظات مشبوهة . وتتضمن هذه القواعد : المساواة في السيادة بين جميع الدول صغيرها وكبيرها ؛ وحق الشعوب في تقرير المصير ؛ وحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول ؛ وواجب العمل بأمانة لتنفيذ الالتزامات الناشئة عن المعاهدات والمصادر الأخرى للقانون الدولي ؛ والالتزام بتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية ؛ وحظر أي نوع من أنواع العدوان على سلامة أراضي أية دولة واستقلالها السياسي . إن هذه المعايير قد وردت إلى حد كبير في ميثاق الأمم المتحدة بناء على مبادرة من بلدان أمريكا اللاتينية التي عاشت لسنوات طويلة تحت تهديد التدخل الخارجي وتراوحت بين الحملات التأديبية الرهيبة التي تنظمها الدول العظمى للمطالبة بدفع ديون قد تكون في بعض الأحيان لا قيمة لها المتوجبة لمواطنيها وبين المناورات الدولية المضللة المشينة التي تستهدف إفساد إرادة الشعوب أو القضاء عليها بتنصيب رجال قساة فاسدين طامعين على رأس الحكومات متساهلين مع الأجانب بقدر قسوتهم على مواطنيهم .

٨٠ ـ لقد قبل الموقعون الواحد والخمسون الأصليون على ميثاق الأمم المتحدة هذه المعايير ما قبلها غيرهم من الذين إنضموا إلى المنظمة على مدى خمس وثلاثين سنة من وجودها ، وتعهدوا علانية ، لا بالالتزام بها فحسب ، بل وأيضاً بتهيئة الظروف التي تضمن بصورة معقولة أن يصان العدل و يقوم الاحترام بين جميع شعوب العالم على أساس تلك المعايير .

٨١ ـ إن هذه المبادىء والمعايير مضافة إلى الأعراف الدولية والقرارات القضائية ونظريات أكثر الكتاب كفاءة في هذا المجال ، هي جوهر القانون الدولي وتحكم سلوك الأمم في علاقاتها المتبادلة ، ولكنه يبدو أنها دخلت في أزمة مقلقة وتحولت دون أن ندري إلى فهرس مرن من الكلمات المبهمة المهيبة ، التي كثيراً ما تستخدم بخبث وبدون خجل لدعم الأهداف الداخلية الغير معقولة لبعض الدول ، والتوسع السافر لبعضها الآخر في مناسبات تتجاوز ما نود أن نقره .

٨٢ ـ إن الإجراءات التقليدية للتسوية السلمية للمنازعات ، مثل المساعي الحميدة والتوفيق والتحكيم والتسويات القضائية التي نراها متجسدة في وثائق عديدة ثنائية أو متعددة الأطراف حسب الإجراءات الموضوعة ، آخذة في التحول إلى وثائق هزيلة لا قيمة ولا فائدة لها سوى استعمالها كستار بلاغي لسوء نية واضح . وأن بعض الدول عندما توقّع على اتفاقيات دولية تناور بمهارة لكي تظهر أمام المجتمع الدولي كمدافعة عن مبادىء لا تؤمن بها ولا تطبقها في سياستها الداخلية أو لا تحترمها وقد لا تتردد في انتهاكها إذا ما حدث لأي سبب أنها لا تتفق مع مصالح الحكومة التي تتربع على كرسي الحكم ، أو مع النظام ، أو مع الأ يديولوجية السياسية التي تحاول فرضها ودعمها .

٨٣ ـ و يذهب بعضها أحياناً إلى استخدام تغيير في النظام كحجة تفتقر بالطبع إلى أي أساس في القانون الدولي لتنقض معاهدات إقليمية دولية لا غبار عليها ولا يمكن النيل منها كان اتفق عليها منذ سنوات وصدّق عليها بالأسلوب القانوني من قبل السلطات التشريعية المختصة . وأمام هذه الحجج القوية يمكن أن نقول أننا نعود إلى العصور الخطرة والمتقلبة التي لم نسمع لوقاحتها ولنواياها غير السليمة من قبل ، حيث اعتبرت المعاهدات قصاصات من الورق لا قيمة لها .

٨٤ ـ إن القانون ، في أي من مظاهره ، مبني على مبدأ أساسي هو حسن النية : فبغيرها يستحيل إقامة العلاقات المتبادلة . وعلى الصعيد الداخلي فإن العهد الاجتماعي الكبير الذي يقيم خطاً رفيعاً ، ولكنه قيّماً ، بين الفوضى والتناسق ، تضمنه سلطات ضابطة تشكل جزءاً من العهد ذاته . ولكن الأساس هو النية والإقتناع بأن احترام القوانين والمبادىء التي تنبع منها ، هو السبيل الوحيد لبناء مجتمع منضبط متناسق وعادل وسليم . و بغير هذا المعتقد الراسخ بأن القانون ضروري وقيّم ، و بالطبع قابل للتحسين رغم أنه يفرض حدوداً وتقييدات وفي بعض الأحيان قد يكون غير مرض ، فإنه لا يمكن قيام مجتمع الانسان الحر . إذا ما قدّر لمجتمع أن يتغلب مؤقتاً على تحدي فوضاه ذاتها ، فإنه لن يكون موضع احترام ، وترفض جميع المجتمعات الأخرى عقد اتفاقات معه أو وضع ثقتها في تصريحاته ، مهما كانت معقولة . ولهذا إذا لم تخضع لقواعد سلوكية واحدة بالنسبة للجميع فلا يستطيع مجتمع أو مصداقية أن تسانده كما أن أي عهد أو عقد أو اتفاق من أي نوع لن يكون سوى توقعات غير محتملة .

Digitized by UNOG Library

٨٥ - وعلى الصعيد الدولي حيث تنعدم سلطة الإكراه هذه أو حيث توجد بصورة مبهمة وعرضة للتساؤل ، فإن النية الطيبة والإرادة الصادقة لاحترام الاتفاقات ، وليس فقط الالتزام الشكلي باحترامها من أجل المظاهر ، يمكن أن تؤمّنا السلم الحقيقي الدائم . وللأسف ، لا يبدو أن هناك وعياً كافياً بهذه الحقيقة الثابتة . وعلاوة على ذلك وخلافاً لكل منطق فإن البلدان الضعيفة التي يتوقف بقاؤها بقدر كبير على مجموعة دقيقة من المعايير تدافع عنها وتحميها من التصرف التعسفي لمن هم أقوى منها ، هي التي تستخف بها في أغلب الأحيان ودون مبالاة للحصول على مزايا عابرة غير مدركة إن مثل هذا التصرف قد يصبح سابقة تبرر عملاً غير مشروع ضد مصالحها الحيوية ذاتها .

٨٦ - إن أي تفسير محرف لما ينبغي أن يكون تفسيراً واضحاً كل الوضوح ، سوف ينعكس ضد من يقدمه و يهيء أسباب سقوطه الذاتي . وأن الاعتقاد فقط بأن المصلحة الذاتية هي السليمة أخلاقياً ، يعني مخاطرة محسوبة بترك مصير التناسق الدولي في أيدي الأقوى أو الأقل أمانة أو في أيدي مزيج خطر من الاثنين .

٨٧ - إن المناقشات الصريحة والمستنيرة للعديد من القضايا المعقدة التي جرت على مر السنين ، والتي تجري مناقشتها الآن هنا ، سوف تصبح بلا جدوى إذ لم نسع جميعاً إلى العودة الفعلية للالتزام الصادق بالقانون الدولي . وإن استقلال الشعوب وتقرير مصيرها سوف تصبح مجرد كلمات جوفاء لا تنطوي على مضمون حقيقي ، إذا ما ظل التدخل الحقيقي أو المقنع ـ وفي بعض الأحيان الأعمال التي تنتهك القانون الدولي انتهاكاً سافراً ـ لبعض البلدان في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى ، متستراً وراء حجج واهية واعتبارات مصطنعة ، يشكل جزءاً من مخطط سياسي واضح . لقد بلغنا حدوداً قصوى في التساهل والتآمر والتراخي غير المتسامح به في تطبيق المعايير الدولية بحيث يوجد من لا يعتبر تدخلاً سافراً حالات التأييد الاقتصادي والسياسي بل والعسكري لجماعات من الأقليات تتحدى في بعض الأحيان بصورة عنيفة الوجود المشروع لحكومات تؤيدها الأغلبيات الكبرى . و يدعي آخرون ، كما لو أن الأمر لا أهمية له ، أن تزويد الأسلحة وتوفير التدريب العسكري للمنظمات المتطرفة أو الجماعات الارهابية التي تعمل في مجال التخريب الواسع معلنة بصراحة ودون غموض ، عن غرضها في تقويض الحكومات المقامة ديمقراطياً ، وفرض على بلدان أخرى بالقوة نظم وأيديولوجيات تسود في بلادهم ، والمساعدة في تمويلها ، لا يشكل تدخلاً أو ضرراً للهيكل القانوني الذي بني بعناء كبير والمهدد الآن بالانهيار نتيجة لعدم مبالاة هؤلاء الذين ينبغي لهم أن يكونوا أكثر قلقاً على تلاشيه التدريجي .

٨٨ - ومن جهة أخرى ، فإن نزع السلاح العام والكامل سوف يستمر في ألا يكون سوى بند غير ذي أهمية من بنود المناقشة الأكاديمية لو لم يتوفر للدول ، كما قد يحدث الآن ، الإلتجاء إلى القانون لتلافي مخاطر تهديد حقيقي أو مزعوم لسلامة أراضيها واستقلال حكوماتها . وطالما استمرت عدم المبالاة الحالية المقلقة تجاه مصير القانون الدولي ، فسيوجد دائماً مبرر لاقتناء السلاح وزيادة القدرة الحربية . بل وأخطر من ذلك ، فمن الجائز أن يرى البعض لأسباب تمتّ إلى النفوذ أو المنفعة ، بل لأسباب أقل منها ، أن يجدوا فرصة طيبة للحصول على مكسب سياسي أو اقتصادي من سباق تسلح معمم ، و بدعم مثل هذه الأوضاع بنصح حكوماتهم بأنه يتعين عليها بدلاً من أن تعتمد على أحكام المعاهدات أن تلجأ إلى الأمن الواهي الذي يوفره السلاح ، لحماية القانون دون اضطرار حقيقي إلى استخدام هذا السلاح .

٨٩ - وإذا ما عاد حكم القانون كاملاً كما ينبغي أن يكون ذلك ، فلن تكون هناك حاجة إلى التأكيد ـ كما يحدث ذلك ، للأسف ، صراحة في هذه الأيام ـ على أن الغرض الوحيد من سباق التسلح هو التجديد الروتيني للمعدات والبحث عن توازن عقلاني مع الدول الأخرى للدفاع الطبيعي عن البلاد ، حيث أن الأجهزة القضائية ستكفي لرفض أية محاولة عدوان فوراً ، أو لتعاقب بشدة من قبل المجتمع الدولي . ولكن طالما أن الوضع القائم ليس كذلك ، فعندئذ ، واستناداً إلى حجة متطلبات الدفاع الوطني بل والجماعي ، سيستمر إنفاق مبالغ هائلة على الأسلحة المتطورة ، و بذلك تحوّل هذه الموارد عن المشروعات الانمائية وعن النهوض بالرفاهية المشتركة .

٩٠ - وإذا كان ممكن لعدم احترام معايير القانون الدولي من إحداث تغيرات خطيرة لا يمكن التكهن بعواقبها في مجال العلاقات السياسية ، فإن ذلك صحيح في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية أيضاً . وليس المطلوب هنا ـ وربما أيضاً بنفس الإلحاح ـ إعادة النظر في النصوص فحسب بل أيضاً التطبيق الكامل والإلزامي للاتفاقات الدولية واحترام أحكامها بدقة .

Digitized by UNOG Library

٩١ ـ لقد مضت سبع سنوات بدون نتائج عملية ، على الالتزام بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وخمس سنوات بدون تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع ؛ وأكثر من خمسة عشر عاماً من العقم واليأس في تنفيذ اتفاقات المبادىء الخاصة بقانون البحار ؛ وأكثر من سنتين للبدء في جولة جديدة للمفاوضات العالمية . هذه بعض المؤشرات فقط ، وهي في نظري جدية ، لما ينتظر البشرية في المستقبل إذا ما لم نواجه الضعف والتردد وانعدام المسؤولية والإهمال بقرار حاسم باحترام اتفاقياتنا .

٩٢ ـ إنني أعتقد أننا نتجاوز الآن حدود المصداقية . إن أية منظمة كهذه المنظمة ، وتلك المشتركة معها ، تتعرض ، بعدم ضمانها احترام الاتفاقيات ، للإستعاضة عنها بهياكل تستجيب استجابة أفضل لتطلعات المجتمع الدولي . وليس من الضروري القول إلى أية درجة سنعود إلى الخلف في البحث عن التفاهم بين الأمم إذا ما حصل ذلك . لكن للأسف سيكون هذا هو الحال إذا لم تحترم وتنفذ المقررات والاتفاقيات والقواعد والتسويات فوراً وبدقة . إن ما نشهده اليوم بقلق متزايد هو تتابع فاضح لأفعال تنتهك بصورة مباشرة أو غير مباشرة المعايير التي تذود عن العدل بالوسائل القانونية في مجال العلاقات الدولية . إن الامتيازات الدبلوماسية التي سبق الاتفاق عليها في الماضي أو قبلت لقرون عديدة لتيسير الاتصالات الطبيعية بين الحكومات تنتهك انتهاكاً سافراً . كما يضرب عرض الحائط بالولايات القضائية وتوطأ بالأقدام ، وهي ولايات تترجم مبدأ عدم التدخل ، المعلن عنه في نصوص واضحة من قبل الجمعية العامة في إعلانها المتعلق بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها والمعتمد بالإجماع في عام ١٩٦٥ [القرار ٢١٣١ (د ـ ٢٠)] . إن هناك انتهاكاً سافراً لمبدأ عدم الإعتداء عن طريق الهجمات المسلحة التي لا مبرر لها على الاطلاق ، والتي تنتهك انتهاكاً أثيماً أحكام الفصل السابع من الميثاق . إن هناك استخفافاً فاضحاً بمقررات محكمة العدل الدولية وهي أعلى محكمة للتقاضي في العالم ، وبالهيئة القضائية للمنظمة ، مؤسسات دولية أخرى . كما لا يحترم الالتزام بالإلتجاء إلى إجراءات الحل السلمي للمنازعات المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق ، وفي اتفاقيات أخرى ثنائية أو متعددة الأطراف . وتجوهلت الواجبات المتعلقة بحماية حقوق الانسان والمعلن عنها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨ ، وفي اتفاقات منبثقة من هيئات مختصة لمنظمات دولية .

و يتم غزو الأراضي الأجنبية من طرف واحد في تجاهل تام لأبسط المبادىء القانونية . وتنكر عملياً المبادىء التي تقضي بالمساواة في الحقوق بين الدول وتقرير الشعوب لمصيرها . وحتى المجالات التي تدعو بصورة واضحة إلى التعاون العالمي بين الدول ، ينكر هذا التعاون حتى حين يعود بالفائدة للجميع ، إذا ما أسهم الجميع في إعداد الاتفاقيات ذات الصلة واحترامها .

٩٣ ـ دعونا نتأمل لبعض الوقت نتائج التفكك النهائي الممكن والكامل للمعايير القانونية التي يقوم عليها أداء المنظمات الدولية ، التي تضمن أنشطتها المتواصلة تسيير القطاعات المختلفة لما يمكن تسميته بالإدارة الدولية العامة . إن زوال هذه الأجهزة التي أصبحنا نعتبر وجودها طبيعياً قد يعني عالماً بدون خدمات بريدية أو اتصالات سلكية ولا سلكية ، أو طيران مدني دولي ، أو تعاون اقتصادي أو مالي بين الدول ، أو بيانات لأرصاد جوية تأتي من وراء الحدود الوطنية ، أو إجراءات وقائية ضد تفشي الأوبئة في العالم ، أو وسائل للنهوض بالإنتاج العالمي للأغذية وزيادته ، أو نشاط وتوجيهات مشتركة في ميادين التعليم والعمل ، أو إمكانية الإبقاء على التبادل العلمي والثقافي ، والتشجيع على تنشيط دعم الملاحة ، أو التعاون في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، أو شبكة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تعالج أقصى احتياجات الشعوب تنوعاً على الصعيد الدولي ، أو التجارة الدولية ؛ وبكلمة واحدة ، بدون أية تجارة على الإطلاق حيث أن أقل قدر منها يفترض وجود قواعد تحكمه .

٩٤ ـ وكولومبيا التي تعتز قبل كل شيء باحترامها للقانون ، لا يمكنها إذن أن تتجاهل هذا الوضع المقلق . وإلى الأزمة التي يعاني منها القانون الدولي ، وقلة الاهتمام الذي يبدي حياله تعزو الظواهر في مصدر التوتر الطاغي الحالي ، والتي ستسبب كوارث لا حصر لها على مجتمع لدول .

٩٥ ـ إن وجود القوات الأجنبية في أفغانستان وكمبوتشيا في تحد للنداءات المتكررة التي وجهتها المنظمة لكي يؤمن لهذين البلدين حق تقرير المصير ، ليس إلا مثالاً آخر ، وبالطبع من أكثر الأمثلة مدعاة للقلق ، لموقف اللا مبالاة الذي تلتزمه بعض الدول إزاء الممارسة المتحضرة للقانون الدولي . وإذا ما حدث أن وقع في أي مكان من العالم غزو آخر ، فمما لا شك فيه أن جزءاً كبيراً من المسؤولية عن هذا العمل المشين ، سوف تقع على

Digitized by UNOG Library

عاتق أولئك الذين لا يدركون أهمية التطبيق الكامل للمعايير القانونية الدولية .

٩٦ - ويمكننا أيضاً أن نسوق مثالاً آخر على واحد من أكثر الإنتهاكات المشينة لكرامة الانسان : ألا وهو التمييز العنصري . إن كولومبيا وهي عضو تقليدي في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، قد رفضت دائماً وما زالت ترفض بشدة الفصل العنصري . وهي تعتبر أن مصير إقليم ناميبيا ينبغي أن يقرره سكان ناميبيا أنفسهم دون أي تدخل أو تأييد من جانب دول أجنبية . وتمشياً مع هذا الموقف ، فهي تعتبر أن على حكومة جنوب افريقيا التزام لا مفر منه ، وهو منح الاستقلال لناميبيا ، وعدم وضع العراقيل في طريق تطلعها المشروع للحكم الذاتي .

٩٧ - إن بلادي تدرك بالطبع القلق العام إزاء الموقف في الشرق الأوسط الذي ازداد تعقيداً اليوم باغتيال الرئيس أنور السادات . وقد رحبت بالحوار الذي مكّن من إقامة السلام بين مصر واسرائيل ، والاتفاقات التي كانت النتيجة السعيدة لهذا العمل الرائع من التوفيق والنوايا الطيبة . ولهذا ، ومساهمة من كولومبيا في إقرار السلام في الشرق الأوسط ، فقد قررت الاشتراك في القوة المتعددة الجنسيات التي ستضمن الحفاظ على شبه جزيرة سيناء منزوعة السلاح . وتود أن يسود مناخ مماثل للحل النهائي للمشكلة الفلسطينية ، التي لا يمكن أن تحل بالتأكيد دون اشتراك الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني .

٩٨ - وفي العملية المستمرة لتقنين العلاقات القانونية بين الدول وبين الجغرافيا والانسان ، ما زال هناك مجال يخضع لقواعد قانونية غير كافية ، وتعكس عدم الإنصاف في علاقات القوة التي أدت إلى اعتمادها : وأشير هنا إلى النظام القائم بالنسبة للفضاء الخارجي ، والمدار المتزامن الثابت حول الأرض .

٩٩ - إن هذا المدار يعتبر مورداً نادراً ويجب أن لا يخصص على أساس المزايا الزائدة التي يوفرها التطور غير المتكافىء للتكنولوجيا لعدد قليل جداً من الدول . وهذا يشير إلى حكمة عقد مؤتمر دولي غرضه سد الثغرات في المعاهدة المتعلقة بالمبادىء المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى . [القرار ٢٢٢٢ (د - ٢١)] ، ووضع قانون حقيقي للفضاء يكون موضوعياً ومنصفاً ومتجانساً .

١٠٠ - لقد بدأت بلدان خط الاستواء بالفعل مناقشة دولية حول المدار المتزامن الثابت حول الأرض ، وهذه المناقشة أظهرت الثغرات الموجودة في هذه المعاهدة ، ومكّنت شعوب العالم الثالث من بداية إدراك أن عنصراً حيوياً من عناصر الحضارة العصرية ، وهو الاتصال عن طريق التوابع الاصطناعية أصبح موضوع إحتكار متزايد . ولهذا السبب يجب أن نميز من الناحية القانونية بين المدار المتزامن الثابت حول الأرض وبين المفهوم غير المتبلور للفضاء الخارجي . وبالنسبة لهذه المهمة الأساسية ، يتعين على البلدان النامية أن تطور نظاماً قانونياً دولياً ، يستجيب للحقوق المشروعة للبلدان الاستوائية ، وينظم استخدام المدار ، آخذاً في الاعتبار المصلحة المشتركة .

١٠١ - إن بلادي والبلدان الاستوائية الأخرى قد لا يرضيها على الاطلاق ، إذا لم تتم الاصلاحات القانونية الموصى بها ، أن تجد شعوب العالم الثالث بعد عشرة أو عشرين عاماً ، مضطرة من أجل أن تحرر نفسها من التبعية وعدم المساواة فيما يتعلق بالفضاء الخارجي ، أن تناضل بسبب تضررها ووقوفها في مواجهة أمر واقع خطير ، كما هو الحال اليوم بالنسبة للنظام الاقتصادي الدولي . وعند ذلك سيكون من الصعب التوصل إلى نظام قانوني دولي جديد للفضاء ، كالصعوبة الآن في التوصل إلى نظام اقتصادي دولي جديد .

١٠٢ - إنني أنتمي إلى بلد يثق في قوة القانون أكثر من ثقته في قوة السلاح ، ويعجب بالعمل الهادىء لرجال القانون أكثر من صياح وعجرفة وتباهي الرجال العسكريين ، بلد أقام مجتمعاً متحضراً يحترم الإرادة الشعبية ، جمهوري ومسالم . وهذه العوامل كلها إضافة إلى القلق الذي نعانيه بسبب التدهور التدريجي للنظام القانوني الدولي الصحيح ، حملتني إلى أن أعرض أمام الجمعية العامة موضوعاً قد لا يكون في ظاهره مهماً كالموضوعات الأخرى التي عولجت بحق هنا ، ولكنني أقول أنه ربما وجدنا في الإنتهاك الظاهر للقانون الدولي ، السبب الأساسي للكثير من متاعبنا الحالية ، وتلك التي ستتوالى دون شك ، إذا لم نسترجع بشجاعة ما تركناه يضعف ويتلاشى ويضيع من أيدينا بسبب إهمالنا .

Digitized by UNOG Library

١٠٣ ـ وإذا ما قدر للقانون الدولي أن يتلاشى ، وأن تصبح منظمات كهذه ، حيث ما زال الحوار فيها ممكناً ، رمزاً آخر لهدر جهودنا من أجل أن يسود العقل على القوة الهوجاء ، تدخل البشرية حينئذ عهداً جديداً مظلماً . ولكن إذا ما كان العكس هو الصحيح ، ومضينا في المهمة الكبيرة التي ترمي إلى الإستعاضة عن مدونة الحرب الوحشية بمدونة حكيمة وعاقلة تقوم على الاتفاقات ، فإننا على عكس كل التوقعات ، نكون قد قمنا بعمل أكثر ديمومة من أجل السلام ومن ذلك الناتج عن توازن الرعب الوحشي الهش . وإذا ما كان لنا أن نتعايش كما يجب ، وما دام كوكبنا يسمح لنا بذلك ، و يوفره لنا ، فلن يكون ذلك نتيجة للعبة عقيمة وقاسية ومخربة من عدم الثقة والصدام والعنف المكبوت . دعونا نسعى كما فعل بنجاح أفضل الأجناس قبلنا ، للعمل على إقامة إطار ذكي من القوانين العامة غير الشخصية والمجردة ، كي لا تصاب بالإحباط تطلعاتنا القوية إلى السلام بفعل شريعة الغاب التي لا ترحم .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠

الملاحظـات

(١) أنظر DP/SR.708 .

(٢) أنظر : **الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٠ ، الملحق رقم ١٢** ، الفصل ١١ .

(٣) أنظر **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة** ، المجلد الأول ، **التقرير والمرفقات** (منشورات رقم المبيع A.76.II.D.10 والتصحيحات) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٤) **المرجع نفسه** ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، **التقرير والمرفقات** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II.D.14) الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٥) الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب .

(٦) الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة .

(٧) الأمم المتحدة ، **مجموعة المعاهدات** ، المجلد ٤٨٠ ، رقم ٦٩٦٤ ، صفحة ٤٣ ، (من النص الانكليزي) .

Digitized by UNOG Library